كييف : الحرب تسببت في تدمير معظم المطارات المدنية

أوكرانيا تعلن تدمير 32 مسيرة روسية وزيلينسكي مستعد للتنازل

«وكالات» : قالت القوات الجوية الأوكرانية أمس الأحد إن أنظمة الدفاع الجوي دمرت 32 طائرة مسيرة من أصل 78 أطلقتها روسيا على أوكرانيا الليلة الماضية، في حين أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي استعداده للتنازل من أجل إنهاء الحرب.

وأضافت أن الجيش فقد أثر 45 طائرة مسيرة أخرى، نتيجة للتشويش الإلكتروني على الأرجح، مشيرة إلى أن الهجوم كان يستهدف إلى حد كبير أجزاء من شمال أوكرانيا ووسطها.

وفي وقت سابق، قال المسؤول العسكري سيرهي بوبكو إن أنظمة الدفاع الجوي دمرت نحو 12 طائرة مسيرة فوق كييف، مشيرا إلى أنه لم ترد أنباء عن وقوع إصابات بعد سقوط حطام على أحد أحياء المدينة.

وسمع دوي انفجارات في سماء المدينة صباح أمس الأحد خلال ثاني إنذار بغارة جوية.

وترسل روسيا بانتظام صواريخ وطائرات مسيرة إلى مناطق أوكرانية بعيدة عن خط المواجهة، وذلك منذ بدء حربها على أوكرانيا قبل نحو 3 سنوات.

من ناحية أخرى، أعلن زيلينسكي استعداده لقبول ضمانات حماية من حلف شمال الأطلسي (الناتو) تقتصر في البداية على الأراضي التي تسيطر عليها كييف، وذلك من أجل إنهاء ما وصفها بالمرحلة الساخنة من الحرب التي تقودها روسيا.

وألمح زيلينسكي يوم الجمعة إلى أنه مستعد للانتظار قبل إستعادة المناطق التي سيطر عليها الجيش الروسي، أي ما يقرب من خُمس مساحة البلاد، إذا كان مثل هذا الاتفاق يمكن أن يوفر الأمن لبقية أوكرانيا ويضع حدا للقتال.

وشدد زيلينسكي على أن أي عرض يتعلق بعضوية الناتو يجب أن يكون لأوكرانيا بكاملها، لكن تصريحاته تشير إلى أنه يمكن أن يقبل بأن تنطبق حماية الحلف (المادة 5 من ميثاق الناتو للدفاع الجماعي) على الأراضي التي تسيطر عليها كييف فقط.

وقال لقناة سكاي نيوز البريطانية «إذا أردنا وقف المرحلة الساخنة من الحرب، يجب أن نضع تحت مظلة الناتو أراضي أوكرانيا التي نسيطر عليها».

وأضاف «هذا ما نحتاج إلى فعله سريعا، وبعد ذلك يمكن لأوكرانيا استعادة الجزء الآخر من أراضيها دبلوماسيا».

واستبعدت كييف حتى الآن التنازل عن أراض مقابل السلام، في حين يطالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجيش الأوكراني بالانسحاب من مزيد من الأراضي ويرفض انضمام أوكرانيا إلى الناتو.

وكان بوتين قد دعا كييف في وقت سابق إلى التخلي عن طموحاتها بالانضمام إلى الناتو إذا كانت تريد التوصل إلى اتفاق سلام.

وتسيطر روسيا على نحو 18% من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا بما في ذلك شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو عام 2014، كما ضمت روسيا مناطق دونيتسك وخيرسون ولوغانسك وزاباروجيا، على الرغم من أنها لا تسيطر عليها بالكامل.

من جهة أخرى نشرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية تقريرا يفيد بأن أوكرانيا تعاني من أجل تجنيد جنود جدد مع استمرار ارتفاع حالات الفرار من الجيش.

وأوضح التقرير –الذي أعده إيزابيل كوشيو من مدينة ميكولايف– أن السلطات المعنية فتحت 60 ألف قضية ضد جنود تخلوا عن مواقعهم خلال العام الجاري، أي ما يقرب من ضعف عدد من فعلوا ذلك عامي 2022 و2023 مجتمعين. وفي حالة إدانتهم، يواجه هؤلاء الفارون أحكاما بالسجن تصل إلى 12 عاما.

وفي قضية بارزة أواخر أكتوبر المنصرم، يشير تقرير فايننشال تايمز إلى أن مئات المشاة الأوكرانيين الذين يخدمون في لواء 123 تخلوا عن مواقعهم في بلدة فوهليدار الشرقية، وعادوا إلى منازلهم في منطقة ميكولايف حيث نظم بعضهم احتجاجا عاما نادرا مطالبين بمزيد من الأسلحة والتدريب.

ونقل عن ضابط من نفس اللواء –تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته– قوله «وصلنا إلى فوهليدار ببنادق آلية فقط. قالوا إنه سيكون هناك 150 دبابة لكننا لم نجد هناك إلا 20 فقط، ولا شيء نحتمي به».

ومنذ ذلك الحين، عاد إلى الجبهة بعض الفارين من اللواء البالغ عددهم 123، واختبأ آخرون، ولا يزال عدد قليل منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وفقا للسلطات المحلية.

ويحظر على الذكور في سن الخدمة العسكرية مغادرة أوكرانيا، لكن بعضهم انتهز فرصة إرسالهم لمعسكرات تدريب في الخارج بالدول الحليفة للهروب أثناء وجودهم هناك. وأفاد مسؤول أمني في بولندا –طلب عدم الكشف عن هويته– بأن هناك حوالي 12 فارا في المتوسط كل شهر من التدريب العسكري. وأحالت وزارة الدفاع في وارسو أسئلة حول الفارين إلى السلطات الأوكرانية.

وعاد التقرير ليحذر من الارتفاع الحاد في عدد حالات الفرار من الخدمة مما يزيد من تفاقم الوضع المزري أصلا في كييف، كما أن عدم قدرة أوكرانيا على «تدوير الجنود» والسماح لقواتها المنهكة من المعركة بالراحة قد أدى إلى سقوط ضحايا وإخافة الذين كان من الممكن تجنيدهم.

وشارك عشرات الجنود بمنطقتي ميكولايف وزاباروجيا وجهات نظر الضابط، قائلين للصحيفة إنهم مرهقون ومحبطون ويعانون من مشاكل الصحة العقلية. وقالوا إنه في حين أن المدنيين الأوكرانيين لا يريدون لبلادهم الاستسلام، فإن كثيرين ليسوا مستعدين للقتال.

ورغم أن عدد القوات المسلحة الأوكرانية يبلغ حوالي مليون شخص، فإن حوالي 350 ألفا فقط يشاركون في الخدمة الفعلية.

وقال مسؤول بهيئة الأركان العامة إن المقاتلين المتعبين، بمن فيهم جنود المشاة والجنود المهاجمون، يمثلون معظم حالات الهجر.

وللتشجيع على العودة إلى صفوف الجيش، صوت البرلمان الأوكراني في 21 نوفمبر المنصرم على تخفيف الضوابط، مما سمح بإسقاط التهم ضد المخالفين الأوائل الذين عادوا لاحقا إلى وحداتهم.

جنود أوكرانيون في تدريبات عسكرية بمنطقة خاركيف

تتمات

الأمير

للقمة في قصر بيان أمس الأحد، إن ذلك يأتي من خلال توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، ودعم الصناعات المحلية، وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة، مثل مجالات الذكاء الاصطناعي، وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلداننا على الساحتين الإقليمية والدولية.

أضاف سموه: يجسد جمعنا المبارك الذي تستضيفه دولة الكويت تجسيدا مشرفا لوحدة الصف، ومثالا مشرقا لقوة الاتحاد والتلاحم والتكامل، وانعكاسا دقيقا لإيماننا الراسخ بضرورة تعزيز وتوحيد العمل الخليجي المشترك، من أجل مواكبة التحديات الناجمة عن تسارع الأحداث الإقليمية والدولية وانعكاساتها، والارتقاء بمجالات التعاون نحو آفاق أوسع تلبي تطلعات شعوبنا وطموحاتها، وتحقق هدفنا المنشود، ألا وهو ضمان ازدهار دولنا في محيط يعمه الأمن والأمان والاستقرار.

وشدد سموه على أهمية توحيد السياسات، وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، ودعم الصناعات المحلية، وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال، خاصة في المجالات المستحدثة، مثل مجالات الذكاء الاصطناعي، وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلداننا على الساحتين الإقليمية والدولية.

وتنطلق مسيرة عملنا نحو خلق اقتصاد خليجي متكامل مرن قادر على تلبية تطلعات شبابنا، من منطلقات أساسية أهمها التعليم، وصقل مواهبهم وشد هممهم نحو المساهمة في تحقيق الاقتصاد الخليجي المتكامل الذي ننشده، وبلوغ طموحاتنا باستدامة نماء ورخاء شعوبنا، من خلال ضمان جودة عناصرها البشرية، وتنويع مصادر دخل دولنا الشقيقة.

وأكد صاحب السمو الأمير أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أثبت منذ انطلاقه في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة "أبوظبي" عام 1981، بفكرة من أخي المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد "طيب الله ثراه"، أن دولنا قادرة من خلال تكاتفها وتلاحمها على تحقيق رخاء شعوبنا، وصون استقرارها، وتحقيق أمنها، فها هو مجلسنا اليوم وبعد مضي أكثر من أربعة عقود من الزمن لايزال شامخا في وحدته، ثابتا في مواقفه، صلبا في إرادته، صامدا في سعيه لإرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين، عبر دفاعه عن كافة القضايا العادلة أينما كانت.

واستطرد سموه بالقول: ومن هذا المنطلق، نجدد إدانتنا للاحتلال الإسرائيلي الغاشم على أرض فلسطين المحتلة، وللإبادات الجماعية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن – على وجه الخصوص – لممارسة دوره، من خلال ضمان تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوقف الفوري لإطلاق النار، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الأبرياء، وضمان فتح الممرات الآمنة ووصول المساعدات الإنسانية العاجلة..

أضاف سموه: نؤكد ثبات موقفنا المبدئي التاريخي المساند للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة، ونيل حقوقه السياسية كافة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه في حدود الرابع من يونيو للعام 1967، وعاصمتها "القدس الشرقية"، وفقا للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة، لافتا سموه إلى أنه قد نتج عن ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، استشراء الاحتلال الإسرائيلي وزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، فها نحن نشهد ما تتعرض له كل من الجمهورية اللبنانية الشقيقة، والجمهورية العربية السورية الشقيقة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة، من اعتداءات متكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وجدد سمو الأمير الدعم التام لكافة إسهامات دول المجلس لاستقرار المنطقة، ومنها قيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة للجهود الرامية إلى الاعتراف بدولة فلسطين في إطار التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، بالإضافة إلى استضافتها لقمة المتابعة العربية الإسلامية المشتركة، ودور الوساطة الذي تقوم به دولة قطر الشقيقة، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، مستبشرين خيرا بوقف إطلاق النار على الأراضي اللبنانية؛ مما يساهم في تخفيض التصعيد في المنطقة.

وأشاد بالبوادر الإيجابية البناءة التي عبرت عنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيرا سموه إلى أننا نتطلع إلى أن تنعكس على الملفات العالقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة ودول المجلس كافة، والارتقاء بمجالات التعاون إلى آفاق أوسع، في ظل ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار، واحترام الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وقال صاحب السمو الأمير: إيمانا بمبدأ حسن الجوار، وأن الحوار ركيزة محورية لتجاوز العقبات والتحديات، نجدد دعوتنا للأشقاء في جمهورية العراق بتصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله، واستئناف اجتماعات الفرق الفنية التابعة لها، والعودة إلى العمل وفقا لما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008، واستئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المشتركة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم "162"، وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام "1982".

واختتم سمو الأمير كلمته بالقول: نعيد التأكيد على التزامنا باستكمال مسيرة العمل الخليجي المشترك، نحو كل ما من شأنه تلبية طموحات شعوبنا وتحقيق تطلعاتها إلى مستقبل مشرق، تنعم فيه بالرفعة والنماء والرخاء.

قادة «الخليجي»

واشاد القادة في "إعلان الكويت" الصادر عن الدورة الـ45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها دولة الكويت أمس، بالدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، ومساهمتها في حل القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار الدولي والتواصل بين الشعوب.

ووجه القادة دول المجلس إلى تكثيف الجهود لترسيخ هذا الدور وتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال، والاقتصاد واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام والتحول الرقمي وتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة والتعامل الناجح مع التغير المناخي.

وطالب المجلس الأعلى بوقف جرائم القتل والعقاب الجماعي في غزة، وتهجير السكان وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية، بما فيها المنشآت الصحية والمدارس ودور العبادة في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما طالب المجلس بالتدخل لحماية المدنيين ووقف الحرب، ورعاية مفاوضات جادة للتوصل إلى حلول مستدامة مؤكدا مواقفه الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967م وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

ورحب القادة بقرارات القمة العربية الإسلامية غير العادية التي استضافتها المملكة العربية السعودية في 11 نوفمبر الماضي، لتعزيز التحرك الدولي لوقف الحرب على غزة وتحقيق السلام الدائم والشامل وتنفيذ حل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية، وبالجهود المباركة في حشد الدعم للاعتراف بدولة فلسطين وقيادة التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، كما أشادوا بالجهود المقدرة لدولة قطر لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتبادل المحتجزين.

وأدان قادة دول مجلس التعاون استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، وحذروا من مغبة استمراره وتوسع رقعة الصراع، مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على شعوب المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

ورحب المجلس الأعلى باتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في لبنان، وتطلع إلى أن يكون ذلك خطوة نحو وقف الحرب وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 وعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم.

ورحب القادة باستمرار الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية.

وأكدوا على النهج السلمي لدول المجلس وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية لحل كافة الخلافات في المنطقة وخارجها، وفقا لمقتضيات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية واستقلالها السياسي والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

وأشاد القادة بالدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في هذه المنطقة وخارجها، ومساهمتها في حل القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار الدولي والتواصل بين الشعوب والشراكات الاستراتيجية المثمرة مع الدول والمجموعات الأخرى.

ووجه قادة دول المجلس بتكثيف الجهود لترسيخ هذا الدور وتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد. واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام .

وفي إطار سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي، والانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام ومبتكر، شدد قادة دول المجلس على الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي، باعتباره ركيزة رئيسية تدعم مستقبل التنمية في المنطقة، وأكدوا أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة تاريخية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين دول المجلس.

وأشار القادة إلى أهمية الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات تقنية المعلومات، كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وأوضحوا أن هذه التقنية والاستثمارات وضعت دول المجلس في موقع ريادي يمكنها من الاستفادة من عملية التحول الرقمي العالمي.

اليحيا

مشعل الأحمد رئيس الدورة الـ45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قيادته الحكمة ورؤيته الثاقبة خلال مداولات الاجتماعات ما أسهم في نجاح أعمال هذه الدورة وتحقيق أهدافها المنشودة.

وأوضح ان من أبرز القرارات هو تعزيز التكامل الاقتصادي عبر إقرار خطوات عملية نحو تحقيق السوق الخليجية المشتركة والإتحاد الجمركي بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز القدرات الاقتصادية لدولنا.

وأكد أن مخرجات قمة الكويت تجسد ما يمثله مجلس التعاون من نموذج رائد للعمل الجماعي القائم على التفاهم والمصالح المشتركة وركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقتنا.

وفيما يتعلق بالشأن الإقليمي والدولي أشار الوزير اليحيا إلى أن البيان الختامي تناول رؤية مجلس التعاون وموقفه تجاه التحديات الراهنة بما في ذلك الأوضاع الإقليمية والتطورات الدولية لافتا الى أن أصحاب الجلالة والسمو أكدوا أهمية تعزيز التنسيق بين دول المجلس لمواجهة هذه التحديات وضمان استقرار المنطقة وحماية مصالحها.

أضاف ان القادة أكدوا ايضا أهمية تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية مشددين على الدور المحوري لمجلس التعاون في تحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال "نحن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك تتسم بطموحات أكبر ورؤية أكثر شمولية ترتكز على الابتكار والتنمية المستدامة".

وأشار الى "أن إعلان الكويت عكس رؤيتنا الجماعية تجاه القضايا السياسية والأولويات المستقبلية بما في ذلك دعم الاقتصاد الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الأمن السيبراني لحماية مصالح دولنا ومجتمعاتنا ومتابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع التنموية التي تم إقرارها خلال هذه الدورة بما يسهم في تحقيق تطلعات شعوبنا".

وقال "إننا على يقين بأن ما تم إنجازه خلال هذه القمة يمثل خطوة محورية، نحو تعزيز وحدة دول المجلس وترسيخ مكانة مجلس التعاون ككيان رائد وفاعل على الساحتين الإقليمية والدولية".

أضاف أن عقد القمة في الكويت يؤكد عمق الروابط الأخوية التي تجمع دول مجلس التعاون، ويعكس حرصها المشترك على تعزيز مسيرة العمل الموحد بما يخدم مصالحها وشعوبها.

من جانبه رفع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أسمى آيات الشكر والتقدير إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، على الاستضافة الكريمة للدورة الـ45 سائلا لسموه التوفيق والسداد برئاسة الدورة الحالية.

كما توجه البديوي بالشكر الى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني رئيس الدورة السابقة، على الدور القيم والايجابية التي لعبتها قطر، خلال فترة ترؤسها لأعمال الدورة السابقة التي ساعدت بشكل كبير في العديد من الإنجازات.

سفراء «التعاون»

محوري في تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون وسط التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

وأوضحوا أن القمة تمثل كذلك فرصة استراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء، بما يعزز استقرار المنطقة ويخدم مصالح شعوبها، لافتين إلى أهمية تضافر الجهود لتحقيق تطلعات قادة وشعوب الخليج نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

في هذا الصدد قال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى البلاد الأمير سلطان بن سعد،إنه بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ45 في الكويت الملهمة لفكرة هذا الكيان، "نستحضر بفخر حجم التطور والابتكار الذي وصلت إليه جميع دول مجلس التعاون، لتصبح مثالا يحتذى في الأمان والتطور والازدهار وقبلة للتميز الإقليمي في التنمية الشاملة وسط محيط مضطرب".

أضاف الأمير سلطان بن سعد أن دول المجلس كمنظومة متجانسة، اضطلعت بدورها مع المجتمع الدولي بوعي ومسؤولية، وكانت مصدرا للحكمة والتوازن على الساحتين الإقليمية والدولية، مستشعرة مكانتها المتميزة التي وضعها فيه موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي والسياسي.

من جانبه قال سفير دولة قطر لدى البلاد علي آل محمود إن استضافة دولة الكويت للقمة الخليجية الـ45، الأحد تعكس أهمية العلاقات التاريخية المتجذرة والعميقة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى وحدة الهدف والمصير المشترك والعمل على تعزيز مسيرة التعاون وتسريع عجلة التقدم والتطور في جميع الأصعدة بما يحقق تطلعات قادة وشعوب دول الخليج.

بدوره قال سفير سلطنة عمان لدى البلاد صالح الخروصي إن انعقاد القمة الخليجية في دولة الكويت، يجسد حرص قادة دول المجلس على استمرار مسيرة الإنجازات والعطاء التي بدأت مع تأسيس المجلس قبل 43 عاما.

من جهته أكد سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى البلاد الدكتور مطر النيادي، أن القمة الخليجية التي استضافتها الكويت، وعقدت وسط ظروف دولية دقيقة يمر بها العالم ومنطقة الشرق الأوسط ومتغيرات كثيرة، سيكون لها تأثير على مستقبل العالم.

من جهته أكد السفير البحريني لدى البلاد صلاح المالكي أن قمة الكويت تمثل محطة بارزة في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأشار بكل فخر واعتزاز إلى منجزات المسيرة المباركة لمجلس التعاون، في مختلف المجالات الحيوية التي تخدم الشعب الخليجي الواحد.

بن زايد وبن سلمان

الشراكة الإستراتيجية الخاصة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، طبقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الإماراتية.

إلى ذلك، تطرّق الجانبان في أثناء اللقاء إلى أهمية دفع العمل الخليجي المشترك، مؤكدين في السياق ذاته حرص البلدين على دعم كل ما يعزز منظومة العمل الخليجي المشترك، ويرسخ ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة، مشددين على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، وذلك في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها المنطقة.

ممثلو وكالات الأنباء

انطلقت فعالياتها في دولة الكويت أمس الأحد.

جاء ذلك في تصريحات متفرقة، أدلى بها ممثلو الوكالات الخليجية لـ "كونا"، بالمركز الإعلامي المصاحب للقمة الخليجية الـ45، المقام بفندق "سانت ريجيس" والمجهز بأحدث التقنيات لدعم التغطيات الصحفية والبث المباشر.

وأكدوا أن المركز الإعلامي المصاحب للقمة يأتي دليلا على اهتمام دولة الكويت، بتوفير كل متطلبات التغطية الصحفية التي تليق بمستوى الحدث، حيث اجتمع على أرض هذه البلد الطيبة قادة دول مجلس التعاون لعقد القمة الخليجية في دورتها الـ45.